

بيان المملكة العربية السعودية

الدورة الرابعة والستين للجنة الفرعية القانونية للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

16-5 مايو 2025م

البند 3

سعادة رئيس الدورة الرابعة والستين للجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

الوفود الموقرة

السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بدايةً، تود المملكة العربية السعودية أن تتقدم بالشكر الجزيل لرئيس اللجنة الفرعية القانونية السيد/ سانتياغو ريبول كارولا لما بذله من جهود لتسيير أعمال اللجنة والخروج بتقريرها النهائي للدورة الثالثة والستين، مما يسهم في تحقيق خطوات كبيرة في تعزيز وتطوير القانون الدولي للفضاء، وتحقيق مصالحه العليا.

السيد الرئيس

تسعى المملكة العربية السعودية جاهدة على تحقيق الحوكمة في قطاع الفضاء على الصعيد الوطني. حيث تم تكليف هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية بالمسؤوليات التنظيمية والإشرافية على قطاع الفضاء المدني، بهدف رفع مستوى الأطر التنظيمية، والتركيز على تطوير قطاع الفضاء، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص. كما تمثل وكالة الفضاء السعودية (SSA) ركناً آخر في نهج المملكة الاستراتيجي نحو الفضاء. فالوكالة مكلفة بتنفيذ المبادرات الوطنية المتعلقة بالفضاء، مما يزيد من تكامل قدرات وطموحات المملكة في قطاع الفضاء.

السيدات والسادة

تؤكد المملكة العربية السعودية التزامها الكامل بالمعاهدات الدولية الرئيسية المنظمة للأنشطة الفضائية، والتي تشمل: معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967، واتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار لعام 1972، واتفاقية تسجيل الأجسام الفضائية لعام 1976، واتفاقية إنقاذ رواد الفضاء لعام 1968، وذلك في إطار حرصها على دعم الاستخدام السلمي والمسؤول للفضاء الخارجي وفقاً لمبادئ لجنة الأمم المتحدة للاستخدام السلمي للفضاء الخارجي (COPUOS).

فيما يتعلق بالتميز التنظيمي والالتزام، تواصل المملكة ممثلة بهيئة الاتصالات والفضاء والتقنية العمل على إصدار نظام الفضاء والذي يتم بناءه على أسس القانون الدولي للفضاء والمعاهدات المذكورة آنفاً. حيث تم طرحه لمرئيات العموم والاستفادة من مرئيات القطاع العام والخاص في صياغة مشروع النظام.

كما أيضاً تعمل المملكة ممثلة بهيئة الاتصالات والفضاء والتقنية على صياغة العديد من الوثائق التنظيمية والإرشادية بهدف بناء إطار تنظيمي شامل لأنشطة الفضاء. يشمل هذا الإطار التنظيمات والإرشادات لتشغيل الأجسام الفضائية، والرحلات الفضائية غير المأهولة والمأهولة، والموانئ الفضائية، والموارد الفضائية، والمراقبة الفضائية والتتبع، والسجل الوطني للأجسام الفضائية وعمليات الإطلاق، واستدامة أنشطة الأرض والفضاء الخارجي، والتأمين على الأنشطة الفضائية. بما يتماشى مع جهودنا والتزامنا بالمعاهدات الدولية، مع تعزيز بيئة مواتية تشجع على الابتكار والاستثمار في قطاع الفضاء من قبل القطاع الخاص.

السيدات والسادة

تعزيزاً لدور المملكة العربية السعودية الريادي في قطاع الفضاء وتقديم الحلول الابتكارية فيه، فقد اختتمت هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية أعمال برنامج احتضان ريادة أعمال تقنيات الفضاء لعام 2024، والذي يعد البرنامج الأول من نوعه في المملكة، حيث تم تخريج 20 شركة ناشئة في قطاع الفضاء من سبع دول من مختلف أنحاء العالم.

السيدات والسادة

تعزيزاً لمكانة المملكة العربية السعودية على الخارطة العالمية للفضاء والتقنية والابتكار، فقد أصدرت هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية تقرير عنوانه "سوق الفضاء في المملكة 2025"، والذي يكشف عن أبرز التطورات في أسواق الفضاء المحلية والعالمية. ومن ضمن أبرز ما ذكره التقرير من أرقام، نمو حجم سوق الفضاء العالمي بمعدل نمو سنوي مركب يصل إلى نسبة 7% وقيمة تصل إلى 377 مليار دولار أمريكي في حلول عام 2035، كما أشار التقرير إلى تفوق نمو حجم سوق الفضاء بالمملكة مقارنة بنمو حجم سوق الفضاء العالمي بمعدل نمو سنوي مركب يصل إلى نسبة 10% وقيمة تصل إلى 5,6 مليار دولار أمريكي في حلول عام 2035.

وللمزيد بإمكانكم الاطلاع على التقرير عبر زيارة موقع هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية.

السيدات والسادة

في الختام، تؤكد المملكة العربية السعودية على التزامها بتعزيز مبادئ القانون الدولي للفضاء والمساهمة بشكل بناء في المناقشات والمبادرات التي تطرحها هذه اللجنة. ونتطلع إلى التعاون مع جميع الدول الأعضاء والشركاء الدوليين لتعزيز استخدام الفضاء الخارجي بطريقة سلمية وآمنة ومستدامة.

شكراً لكم، السيد الرئيس